فيها منها ما ذا ازال ما نبت من الشعر في عينه وتاذى به ومنها ما اذ ا
ازال قدرا يغطيها من شعر راسه وحاجبه اذا طال بحيث يستر جزء
ومنها ما لو انكسر ظفره فقطع الموذي منه فقط تنبيه دخل في اطلا ق
المصنف التوقيه كما تقدم التنبيه عليه في تعداد الانواع دم الاستمتاع
كالتطيب واللبس وعقد سائر الجماع والجماع بين التحللين ودهن
شعر الراس واللحية ولو بمحلوقين والحق المحب الطبري بذلك تحتا الحاجب
والعذار والشارب والعنفقة وفصل ابن الصباغ بالحق باللحية ما
اتصل بها كالشارب والعنفقة والعذار دون الحاجب والهدب وما على
الجبهة ومؤخر الاشفرة الى ذلك وادعى ذلك هو الظاهر وهو اي
الدم الواجب بما ذكر على التخيير والتقدير فتجب شاة مجزية في الاضحية
او ما يقوم مقامها من سبع بدنة او سبع بقرة او صوم ثلاثة ايام
ولو متفرقة او التصدق بثلاثة اصع بعد الهمزة وضم المهملة جمع
صاع بعاستة مساكين لكل مسكين نصف صاع وتقدم في زكاة
الفطر بيان الصاع وذلك لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا
او به اذى من راسه اي فحلق ففدية من صيام او صدقة او نسك
فائدة سايي الكفارات لا يزاد المسكين فيها على مد الا في
هذه والثالثة الدم الواجب بالاحصار وهو المنع من جميع
الطرق عن اتمام الحج والعمرة وسكت عن بيان الدم هنا وهو دم تر تيب
وتعديل كما سياتي فيتحلل بنوايا ذلك لوجوبا صوما كان
حاجا ام معتمرا ام قارنا وسواء كان المنع بقطع الطريق ام بغيره
منع من الرجوع ايضا ام لا وذلك لقوله تعالى فان احصرتم اي ارد تم

التحلل فما استيسر من الهدى اذ الاحصار بمجرده لا يوجب الهدى في
الاولى للحرم المحترم الصبر من التحلل وكذا للحاج ان اتسع الوقت والا فالاولى
التحلل لخوف الفوات نعم ان كان في الحج وتيقن زوال الحصر مدة يمكنه ادرا ك
الحج بعدها او في العمرة وتيقن قرب زواله وهو ثلاثة ايام امتنع تحلله كما
قاله الماوردي وهذا احد الموانع من اتمام النسك وهي ستة وثانيها الحابس
الحابس ظلما كان حبسه بدين وهو معسر فانه يجوز له ان يتحلل كما في المحصر
العام ولا تحلل بالمرض ونحوه كما ظلال طريق فان شرط في احرامه انه يتحلل
في الحصر العام ولا تحلل بالمرض ونحوه كما ظلال طريق فان شرط في احرامه انه يتحلل
بالمرض ونحوه جاز له ان يتحلل بسبب ذلك يهدي المحصر اذا اراد التحلل شاة
او ما يقوم مقامها من بدنة او بقرة او سبع احدهما حيث احصر في حل او حرم
ولا يسقط عنه الدم اذا شرط عند الاحرام انه يتحلل اذا احصر بخلاف ما
اذا شرط المريض انه يتحلل بلا هدى فانه لا يلزمه لانه حصر لا حد فيه لا ينتقر
الى شرط فالشرط فيه لاغ ولو اطلق في التحلل من المرض بان لم يشرط هديا
لم يلزمه شيء بخلاف ما اذا شرط التحلل بالهدى فانه يلزمه ولا يجوز
الذبح بغير موضع من الحل يقرا الذي احصر فيه كما ذكره في المحصر وانما حصل التحلل
بالذبح وبنية التحلل المقارنة له لان الذبح قد يكون للتحلل وقد يكون لغيره
فلا بد من قصد صارف وكيفيته بما ان ينوي خروجه عن الاحرام وكذا الحالق
او نحوه ان جعلناه نسكا وهو المشهور كما مر ولا بد من مقارنة النية كما
في الذبح ويشترط تاخيره عن الذبح للاية السابقة فان فقد الدم
حسا كان لم يجد ثمنه او شرعا كان احتاج الى ثمنه او وجده غاليا فالاظهر
انه له بدلا قياسا على دم التمتع وغيره والبدل طعام بقيمة الشاة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)